التغير الاجتماعي ومشكلاته في الوسط الريفي–قرية الدبيل بولاية المسيلة نموذجا–

Social change and its problems in rural areas - The village of Dabil in The State of Msila model-

د. سليمة عبد السلام*

جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر

Salima.abdeslam@univ-msila.dz

د. عمر بوسكرة

جامعة محمد بوضياف–المسيلة، البلد

amar.boussakra@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/20 تاريخ القبول: 2022/06/21 النشر:2022/11/16

ملخص:

تعد هذه الدراسة من بين الأعمال العلمية التي حاول الباحثين من خلالها عرض أهم التغيرات الاجتماعية التي طرأت على مجتمع ريفي بعد تغير طبيعة النشاط المهني والاقتصادي للأفراد من فلاحي رعوي إلى صناعي تجاري، وعملنا على كشف المشكلات الاجتماعية التي ارتبط ظهورها أو تفاقمت بتغير هذا الأخير، وقد انطلقنا من إشكالية مفادها:

هل أدى تغيير الفرد الريفي لنشاطه المهني إلى حدوث تغير في نمط حياة الأفراد؟، وماهي المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بذلك؟ والهدف من الدراسة الكشف عن تأثر الصناعة على نمط حياة الأفراد باعتبارها من أهم عوامل التغير الاجتماعية وتكمن أهمية الدراسة في تحديد دور النشاط المهني للأفراد في رسم ملامح جديدة لحياة الأفراد والمجتمعات والعمل على توظيف ذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأدواته كالملاحظة والاستبيان والوثائق والاحصائيات لنجد كل النتائج تشير أن تغيير الريفي لمهنته قد أدى إلى تغير نمط الحياة وتغير توجهات الأفراد؛ مما نتج عنه مشكلات اجتماعية جديدة.

كلمات مفتاحية: تغير اجتماعي، وسط ريفي، مشكلات اجتماعية، وسط محلي، أسرة.

Abstract:

This study is among the scientific works through which researchers have tried to present the most important social changes that have occurred in a rural community after the change in the nature of the professional and economic activity of individuals from pastoral peasant to commercial industrial, and we have worked to uncover social problems whose emergence is linked or exacerbated by the change of the latter. We started with a problem: Did the rural individual's change of his professional activity lead to a change in the individuals' lifestyle? And what are the social problems associated with that?

The aim of the study is to reveal the impact of the industry on the lifestyle of individuals as one of the most important factors of social change. The importance of the study lies in determining the role of the professional activity of individuals in drawing new features for the lives of individuals and societies and working to employ this in achieving social development, relying on the descriptive analytical approach and its tools such as observation and questionnaire. And documents and statistics to find all the results indicate that the rural change of his profession has led to a change in the lifestyle and a change in the attitudes of individuals; This resulted in new social problems.

KeyWords: Social change, rural environment, social problems, local environment, family.

*عبد السلام سليمة

المقدمة:

يعد موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع التي شغلت فكر الفلاسفة والعلماء منذ الأزل، حيث كان هذا الأخير الشغل الشاغل لقدماء الفلاسفة حسب ما جاء في كتاباتهم التي كانت تسعى لكشف أسباب تغير الحياة من حولهم أمثال هريقليطس وهيرودوت وغيرهم وصولا إلى ابن خلدون وعلماء الاجتماع الكلاسيكيين والمعاصرين إلى يومنا هذا، والجديد في الموضوع هو اقتراح مجموعة من العلماء لجملة من العوامل التي تتحكم في التغير الاجتماعي والتي أطلق عليها اسم عوامل التغير الاجتماعي لنجد بالمقابل ما يمكن أن يكون عائق أمام هذا التغير الذي أطلق عليه اسم معوقات التغير الاجتماعي.

كما كشف الباحثين في هذا المجال على اتجاهين لعملية التغير الاجتماعي إذ يعد تطورا إذا كان هذا التغير في الاتجاه الإيجابي أو تخلفا إذا حدث العكس، كما أوضح العلماء أن عملية التغير الاجتماعي لكي تكون كاملة لابد أن تجمع بين التغير المادي للحياة الاجتماعية الذي يرتبط بالمتطلبات والشروط المادية للحياة كنمط العمران مثلا والجانب اللامادي للتغير الاجتماعي الذي يتعلق بثقافة المجتمعات والتي تظهر في الجانب العلمي والفكري للشعوب والأمم.

وما جاء في هذه الدراسة هو استكمال لما سبق ذكره في جزء تعلق بتأثير أحد أهم عوامل التغير الاجتماعي والذي تمثل في طبيعة النشاط المهني للأفراد؛ حيث يعد النشاط المهني والاقتصادي للأفراد داخل المجتمع عاملا مهم في تغير طبيعة الحياة نظرا لمتطلبات وظروف العمل كما هو متعارف عليه في طبيعة العمل الصناعي؛ إذ تعد الصناعة من أهم عوامل تطور المجتمعات وتحضرها أثبته علماء الدراسات الحضرية، ولكن الاختلاف هنا حول طبيعة البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، وللقيام بهذا الدراسة انطلقنا من تساؤل رئيسي مفاده:

هل أدى تغيير الفرد الريفي لنشاطه المهني إلى حدوث تغير في نمط حياة الأفراد؟، وماهي المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت ظهورها بهذا التغير الاجتماعي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم اقتراح الفرضية التالية:

يمكن أن يؤدي تغيير الفرد الريفي لنشاطه المهني إلى حدوث تغير في نمط حياة الأفراد؛ مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل.

4. أهداف الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة جملة من الأهداف تمثلت في مايلي:

1.4 الأهداف النظرية للدراسة:

- محاولة بناء قاعدة أو مرتكز من المفاهيم المرتبطة بالموضوع وتحديدها تحديدا إجرائيا؛ نستطيع تلمس تجلياتها الميدانية في الواقع.

- محاولة إشتقاق رؤية تصورية– ولو بسيطة – تمكننا من فهم دلالات وتأثيرات التغير الاجتماعي في الوسط المحلي الريفي، وأهم المشكلات المستحدثة في هذه البيئة المحافظة.
- محاولة التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات المرتبطة بهذا الموضوع محاولين بذلك إفادة الجهات المعنية بتوجيه التغير الاجتماعي الذي يتأتى من خلال التنمية الاجتماعية الموجهة بما لا يعود بالسلب على المجتمع ريفي كان أو حضري.

2.4 الأهداف الميدانية للدراسة:

تمثلت الأهداف الميدانية لهذه الدراسة في جزئيين رئيسيين يرتبطان بتساؤلات وفرضيات الدراسة وذلك بهدف الاقتراب أكثر من فهم حقيقة واقع التغير الاجتماعي في الوسط المحلي الريفي، ويمكننا توضيح هذين الهدفين كالتالي:

- محاولة معرفة الآثار السلبية للتغير الاجتماعي في الوسط المحلي الريفي؛ والمتمثلة في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة.
- محاولة العمل على تقديم نظرة استشرافية لعملية التنمية الاجتماعية في الوسط الريفي؛ مما يسهل عمل القائمين على التخطيط التنموي، وذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار للمشكلات الاجتماعية بكل أنواعها التي يمكنها أن تكون عائق يحول دون تحقيق أهداف العملية التنموية.

5. منهج الدراسة:

لقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف مظاهر الحياة في الوسط الريفي الذي امتهن أفراده النشاط الصناعي والتجاري؛ من خلال العمل على إبراز تأثير النشاط الاقتصادي الصناعي على طبيعة البناء الاجتماعي للوسط الريفي، ووصف المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في هذا المجتمع التقليدي المحافظ الذي لم تكن مشاكله تتجاوز حدود متطلبات الحياة اليومية من مأكل ومسكن وملبس وعلاج في أقصى الحدود، وقمنا بذلك من خلال وصف ميدان الدراسة وصف دقيق بناء على البيانات التي تمكنا من جمعها أثناء قيامنا بجولات استطلاعية متكررة باعتبار انتماء أصولنا إلى هذه المنطقة ميدان الدراسة، إذ يمكننا أن نلاحظ التغيرات الحادثة بالمنطقة، خاصة ما تعلق منها بمظاهر التغير الاجتماعي المادي التي تمثلت في تغير شكل المجال الفيزيقي الذي برز فيه نمط عمراني جديد لا يعكس طبيعة الوسط الريفي من خلال إنجاز الأهالي لسكنات تقترب في شكلها بدرجة كبيرة إلى النمط العمراني الحضري، من خلال غلبة الإسمنت ومظاهر البذخ في تجميل هذه السكنات واستغلالها أيضا في أنشطة اقتصادية تجارية وحرفية، أي ظهور أنشطة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل مما أدى إلى وجود أشخاص جدد ليسوا من أهل المنطقة لممارسة هذه الأنشطة، بالإضافة إلى وصف مظاهر أخرى للتغير الاجتماعي بالمنطقة كوجود أنواع جديدة من الخدمات، كالمحلات، والدكاكين، والمقاهي وخدمات الهاتف النقال ووجود وسائل جديدة للنقل، ووصفنا أيضا تغير طبيعة ممتلكات الأشخاص، فالريفي في قرية الدبيل أصبح يملك بدل الدواب سيارات النصف نقل والشاحنات بكل أحجامها وأنواعها، وأصبح المجال

المحيط بمنزله مكان لتخزين السلع ومواء البناء بدلا من كونه حديقة يزرع فيها الخضروات الموسمية وغيرها من التغيرات.

واعتمدنا على أهم أدوات المنهج الوصفي المتمثلة في الملاحظة واستمارة الاستبيان؛ بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الوثائق والاحصائيات من الهيئات المختصة؛ المتمثلة في المحكمة والأمن الحضري بميدان الدراسة.

وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من عمال المصنع الإسمنت والقاطنين بالقرية، حيث كانت عينة الدراسة عينة مسحية شملت جميع العمال بالمنطقة، يقدر عددهم بـ: 86 عامل منهم 15 عامل دائم و71 عامل مؤقت وكلهم من الذكور ويمثلون نسبة 49.71% من مجموع سكان القرية في سن العمالة المقدر عددهم بـ: 173 فرد.

6- حدود وميدان الدراسة:

من خلال دراستنا هذه لموضوع التغير الاجتماعي ومشكلاته في الوسط الريفي، وانطلاقا من هذه الخصوصية لهذه الدراسة فقد اعتمد الباحثين على التشخيص والوصف في هذا الموضوع من خلال مجال جغرافي معين ألا وهو ولاية المسيلة وبالضبط بقرية الدبيل ببلدية حمام الضلعة، دائرة حمام الضلعة. ومن أجل تناول هذا الموضوع وتشخيصه قام الباحثين بإجراء دراسة ميدانية في بداية شهر فيفري 2020 وأواخر شهر مارس من نفس السنة.

7. تحديد مفاهيم الدراسة:

1.7.مفهوم التغير الاجتماعي:

أ. التغير في اللغة:

يعني التغير في اللغة العربية استبدال الشيء بشيء آخر ونقله من مكان إلى مكان آخر، والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية ظاهرة حقيقية وإنسانية، إن لم يكن الحقيقة الوحيدة في رأي بعض المفكرين، وهو من سنن الحياة التي لا يمكن إخفائها، لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية، فأنت اليوم في عمرك وفكرك وخبرتك، مثل غيرك بالأمس، وغيرك غدا، وهو يشمل كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية على حد سواء ويكون أكثر وضوحا في مظاهر الحياة الاجتماعية. (أحمد رشوان، 2008، صفحة 4)وفي هذا الصدد يقول "جون ديوى" «كما أن الحركة هي الحقيقة الفيزيقية الأولى كذلك التغير حقيقة اجتماعية». (أحمد رشوان، 2008، صفحة 5)

ب. التغير في الاصطلاح:

يعتبر موضوع التغير من أهم الأفكار التي تكلم عنها العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع، والتاريخ والأنثروبولوجيا والثابت في الأمر أنه لا يمكنا أن نرجع أولى الأفكار في هذا الموضوع من أهل التخصص سواء كان ذلك لعلماء الاجتماع والتاريخ أو الأنثروبولوجيا، ولكن ما يمكن أن نؤكد عليه أن الجذور الأولى لفكر التغير ظهر عند قدماء الفلاسفة اليونان أمثال "بارمنيدس" و" هيرا قيلطس" الذي أوضح في أفكاره الفلسفية أن "التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم" (استينية، 2004، صفحة 19) وأن "الأشياء في تغير متصل" (الزعبي، 1991،

صفحة 36)، وأشهر ما جاء عن "هيراقليطس" في موضوع التغير قوله الشهير "إنك لا تنزل البحر مرتين فأن حياة جديدة تجري من حولك أبدا" (استينية، 2004، صفحة 19)، بمعنى أن مياه النهر تتجدد باستمرار فلا يمكنك أن تجد في نفس المجرى نفس المياه التي نزلت فيها من قبل، ويعتبر هذا الكلام أقدم ما قيل في موضوع التغير وأسقط هذا ذلك عن الحياة الاجتماعية التي تعتبر أوضح مجال يمكن أن تلاحظ فيه ظاهرة التغير والذي أطلق عليه اسم (التغير الاجتماعي) إذا ارتبط موضوع التغير بالحياة الاجتماعية، على اعتبار أن التغير ظاهرة طبيعية في حد ذاتها تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وهذا هو المفهوم الذي سوف نحاول شرحه.

ولكن البحث والتدقيق في مفهوم التغير لم يتوقف عند هذا الحد وهو الإقرار بأن المجتمع والحياة الاجتماعية في حركة وتغير مستمر وهذا ما ظهر في تراث الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي والمعاصر والحديث. ففي سنة 1950 عرف "كنجلسي ديفز" التغير الاجتماعي على أنه: «التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه، أو في وظائفه». أما "ماكيفر وبيج" (1952) فقد أوضحا أن التغير الاجتماعي «هو تغير في العلاقات الاجتماعية أو تغير في شكل العلاقات الاجتماعية وطبيعتها بحيث يشمل هذا التغير بناء هذه العلاقات ووظيفتها».

إلا أن التعريف الذي جاء به "جي روشي" سنة (1968) في كتابه "التغير الاجتماعي" أوضح أنه يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال، ويحدث لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها. فالإضافة التي جاء بها "جي روشي" حول موضوع التغير الاجتماعي عامل الزمن، وهو ما أهمل في التعريف الذي جاء به كل من "كنجلسي ديفز" و "ماكيفر وبيج"، فالتغير الذي يظهر على الجانب البنائي والوظيفي والعلائقي لكي يكون ظاهرا يستغرق وقتا معينا وهذا ما يؤدي إلى استمرار أثره، والذي يحدث عند فئات اجتماعية واسعة والنتيجة هي تغير مسار حياة هؤلاء الأفراد في المجتمع، ومثال على ذلك ما حدث في المجتمعات المحافظة في أوروبا، فلقد تغير شكل المجتمع وظهرت طبقات اجتماعية جديدة، وتزامن ذلك بانتشار النشاط الصناعي في هذه المجتمعات، فتغير النشاط الاقتصادي أدى إلى تغير نمط الحياة ومستقبل الأفراد. (استينية و سرحان، المشكلات الاجتماعية، 2012، صفحة 214)

فالتغير الاجتماعي عند "جي روشي" ظاهرة عامة توجد عند أفراد عددين وتؤثر في أسلوب حياتهم ويصيب التغير الاجتماعي البناء الاجتماعي للمجتمع؛ أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء فالتغير المقصود هنا هو الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، والذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي والسياسي، فإذا حدث تغيرا على هذه المستويات نقول قد حدث تغيرا اجتماعي ويجب أن يكون هذا التغير محددا بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية معينة وينتهي بفترة زمنية معينة لكي يمكن أن نقوم بالمقارنة بين الحالة الماضية والراهنة للوقوف على مدى التغير، لأن قياس التغير يكون من خلال الانطلاق من نقطة مرجعية في الماضي، ومقارنتها بعناصر الحياة الاجتماعية، وأهم ما يميز التغير الاجتماعي الديمومة والاستمرارية، لأن التغير يتضح من خلال استمراره.

ج. التعريف الإجرائي لمفهوم التغير الاجتماعي:

هو كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي ومؤسساته وتغير وظائف هذه المؤسسات وما يصاحبه من تغير في القيم والمعايير والأدوار والمكانة الاجتماعية للأفراد داخل مجتمع محلي له خصوصيته، فينتج عن هذا التحول بناء اجتماعي ووظائف اجتماعية، وأداور وقيم ومعايير اجتماعية جديدة تختلف أو تكمل ما كانت عليه من قبل كالتحولات التي تطرأ على وسط ريفي بكل خصائصه البنائية والوظيفية والقيمية ليصبح بذلك وسط شبه حضري أو هجين بكل خصائصه ومقوماته، وما يرتبط بهذه التغيرات من مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة في الوسط المحلى المتغير من قبل، فهو تغير يحدث في القيم والمعاني والرموز التي تنتشر في المجتمع، لأنه يصيب بنائه الاجتماعي متضمنا تغيرا في حجمه وتجانسه وفي نظمه الاجتماعية التي يمكن أن تكون جزء من التغير الثقافي ليمتد إلى أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة تندمج فيها المعطيات الجديدة لنمط التغير ليتحقق بعد ذلك التوازن الاجتماعي من جديد، بعد تقبل الأفراد العناصر الجديدة للحياة الاجتماعية التي جاء بها هذا النمط الاجتماعي المستحدث جراء سيادة عامل أساسي من عوامل التغير الاجتماعي كالنشاط الصناعي في وسط ريفي لم يسبق له التعامل مع عوامل التحضر بشكل مباشر ومعاش يوميا.

2.7.مفهوم الوسط الريفي:

أ. الوسط الريفي في اللغة:

- **الْوَسَطُ**: ج أَوْسَاطْ، محيط، بيئة، مجتمع يعيش فيه الإنسان ويتأثر به. (المنجد، 2000، صفحة 1526)
- **الرِّيفِي**: رِيفْ، ج أَرْيَافْ، مساحة من الأرض مكشوفة ومنبسطة فيها خصب، وزرع، قرية في الريف تطلق على ماعدا المدن وضواحيها في بلد ما الريف منطقة منعزلة.
- **رِيفِي**: خاص بالرِّيف منسوب إليه، بساطة أهل الريف وطبيعتهم القنوعة يقال عادات ريفية. (المنجد، 2000، صفحة 370)

كل ما سبق ذكره عن الوسط الريفي يشير إلى أنه رقعة جغرافية يميزها وجود الزرع وخصوبة الأرض والوسط الريفي يختلف عن الوسط الحضري المتمثل في المدن، وكل ما هو ريفي ينسب إلى الريف؛ أي ما يعكس خصائصه فالريفي بسيط فتنوع وله عاداته التي تميزه عن الحضري؛ هذا ما تضمنه المعنى اللغوي.

ب. الوسط الريفي في الاصطلاح:

من خلال التعاريف اللغوية للوسط الريفي والمقصود بها البيئة، أو المجتمع الريفي والذي يعبر عنه في علم الاجتماع الحضري بمصطلح المجتمع المحلي الريفي، لذا وقبل أن نتطرق إلى تحديد المفهوم الاصطلاحي للوسط الريفي لابد من ضبط مفهوم المجتمع المحلي الريفي، قبل ذلك يجب أن نتوقف أولا ونحدد مفهوم المجتمع المحلي، لأنه مصطلح يستعمل للدلالة على نموذج أو نمط اجتماعي معين، ينظر إليه على أنه جزء من مجتمع أكبر، وقد يكون المجتمع المحلي ريفي أو حضري، وهذا ما سوف نوضحه.

لأن المستعرض لتراث علم الاجتماع يستطيع أن يدرك على الفور أن هناك تميزا واضحا بين نوعين من المجتمعات هما المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على وصف كل منهما بأنه مجتمع محلي" (السيد ، 2008، صفحة 51) إذا كنا نستعرض في هذا الجزء من الفصل المجتمع مفهوم المحلي الريفي وأهم خصائصه، فلابد أولا من الوقوف على تعريف واضح ومحدد للمجتمع المحلي بصفة عامة.

حيث يرى البعض أن المجتمع المحلي عبارة عن جماعة من الناس يتميزون بخاصيتين رئيسيتين:

- يستطيع الفرد اكتساب خبرات وسلوك أكثر حيوية وأهمية بالنسبة إليه.
- أن المجتمع المحلي يفيد الأفراد المنتمين إليه بشعور خاص بالانتماء وأيضا الشعور بعضويتهم للجماعة التي تحميهم. (غريب ، 1973، صفحة 45)

حيث يرى روبرت بارك أن " المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية". (السيد ع.، 2006، صفحة 33)

والملاحظ هنا استناد كل"ماكيفر وروبرت بارك" في تعريفهم للمجتمع المحلي بشكل عام على الجانب الجغرافي المكاني باعتباره الإطار المادي لقيام المجتمعات، فلكل مجتمع موقع محدد يكون فيه لكل فرد مكان للإقامة والعمل والترفيه، حيث يتوزع الأفراد على امتداد هذه الرقعة الجغرافية ونجد أن "بارك" قد تجاهل الجوانب اللامادية للمجتمع المحلي كالثقافة، وأنماط التفاعل بين الأفراد، التي أبرزها "ماكيفر" في تعريفه أن " المجتمع المحلي يشير إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة قرية أو مدينة صغيرة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى" (غيث ع.، بدون ذكر السنة، صفحة 47)

أما تعريف"تالكوت بارسونز": المجتمع المحلي " جمع أو حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة مكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية "، (السيد ع.، 2006، صفحة 36) ويعريف"بلين ميرسر": نجده يعرف المجتمع المحلي بأنه: " تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية ويعشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة وينتظمون في بناء اجتماعي محدد، ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم، وكيانهم المستقل كجماعة " (السيد ع.، 2006، صفحة 36)

من خلال تعريف كل من " ماكيفر " و" تالكوت بارسونز " و" بلين ميرسر "، نجد بأنهم ينظرون إلى المجتمع المحلي أنه مجموعة من الأفراد يقيمون، في منطقة جغرافية محددة ويتفاعلون فيما بينهم ويشتركون في ثقافة عامة منتمين إلى بناء اجتماعي واحد مما ينعكس في حياتهم اليومية ويميزهم عن باقي المجتمعات المحلية الأخرى فالملاحظ هنا أن التعريفات السابقة قد حاولت الجمع بين أهم العناصر المكونة للمجتمع المحلي كالموقع الجغرافي والثقافة العامة والبناء الاجتماعي وأنماط التفاعل التي تميز أفراد المجتمع المحلي الواحد عن غيره، لكن يجب أن ننظر إلى المجتمع المحلي على أنه نسبي في ضوء الجماعات الأخرى؛ أي أنه مسألة درجة من حيث الخصوصية والتمسك بالقيم الاجتماعية.

ومن بين أهم التعاريف المجتمع المحلي تعريف "خبراء الشؤون الاجتماعية للدول العربية "في مؤتمر القاهرة سنة 1955 فالمجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يتميزون بطابع ثقافي مشترك بكل أو بعض الخصائص الآتية:

- بقعة جغرافية ثابتة إلى حد كبير.
- مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة.
- مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تستثير فيهم الشعور والإحساس بالانتماء لمجتمعهم. (أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي ، 2005، صفحة 55)

كما أضاف "بلنين ميرسر Blanine mercer" الذي عرف المجتمع المحلي بأنه:" تجمع للأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة وينتظمون في بناء اجتماعي يكشف باستمرار عن وعي وتميز كيانهم المستقل كجماعة". (السيد ع.، 2006، الصفحات 7-8)

حيث نلاحظ أن هذا التعريف قد تعرض إلى أهم مميزات المجتمع المحلي المتمثلة في الموقع الجغرافي والحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تتم في ظل عادات وتقاليد تجعل البناء الاجتماعي أكثر تماسك، من خلال إحساس الأفراد بالانتماء لمجتمعهم، خلال فترة زمنية معينة، فعامل الزمن مهم في تحديد مفهوم المجتمع المحلي.

ج. التعريف الإجرائي لمفهوم الوسط الريفي:

الوسط الريفي هو جزء من المجتمع الكبير، له خصائصه التي تميزه عن الوسط الحضري كالموقع الجغرافي الذي يتميز بأراضيه الفلاحية وصغر حجمه وعزلته بعيدا عن المراكز الحضرية، يفتقر إلى التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات، يتميز أفراده بالبساطة والتجانس وقلة الكثافة السكانية، والتضامن الاجتماعي والثقافة المشتركة تحكمهم العادات والتقاليد وارتباطهم بالأرض وامتهانهم للفلاحة كنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية ومكان محدد لم يفقد خلالها خصائصه ولم يتأثر بعوامل التحضر المحيطة به.

3.7.مفهوم المشكلات الاجتماعية:

أ. المشكلات الاجتماعية في الاصطلاح:

عرف:(لورنس فرانك) المشكلات الاجتماعية في مقال له بنفس العنوان، نشر له في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بأن المشكلات الاجتماعية هي:" أية صعوبة أو سلوك سيئ لعدد كبير من الأشخاص نرغب في إزالته أو تصحيحه" (الجولاني، 2003، صفحة 16). ويذهب "بوبلان poplin "في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها:" نمط من السلوك يشكل تهديدا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع". (الجوهري و السمري، 2011، صفحة 16)

والملاحظ أن تعريف كل من" لورنس فرانك وبوبلان" للمشكلات الاجتماعية يؤكدان على أنها كل سلوك غير سوي يصدر عند عدد من الأشخاص، حيث يهدد هذا الأخير استقرار المجتمع، مما يتطلب التدخل لتصحيح الأوضاع الغير سوية وفي هذا السياق نجد تعريف" مينزMinis " للمشكلات الاجتماعية الذي يحمل العلماء

والباحثين في مجال علم النفس وعلم الاجتماع مسؤولية تحديد طبيعة هذه المشكلات والكشف عن أسبابها للتمكن من علاجها والقضاء عليها بقوله، بأن المشكلات الاجتماعية هي:" حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي" (الجوهري و السمري، 2011، صفحة 20).

وفي المقابل نجد بعض العلماء يذهبون في تعريفهم للمشكلات الاجتماعية على أنها انحراف يحدث داخل المجتمع يكون مصدره الفرد ثم يمتد على مراحل إلى الجماعة، ومن بين هؤلاء العلماء نجد كل من:"ليمرت lemarte " بقوله أن المشكلات الاجتماعية:" انحراف يتم داخل اطار المجتمع، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة" (غيث، 1982، صفحة 11) فبالإضافة إلى ما قدمه "ليمرت" نجد أن "لندبرج" في تعريفه للمشكلات الاجتماعية على أنها:" أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه من الدرجة، ما يعلو فوق الحد التسامحي، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام يهدف إلى حماية المجتمع بإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه" (غيث، 1982، صفحة 12).

نلاحظ هنا أن تعريف ليمرت للمشكلات الاجتماعية يوضح المصدر الاساسي للمشكلة الاجتماعية والمتمثل في الفرد الذي هو جزء من الجماعة بحجم التفاعل الاجتماعي وعلاقات التأثير والتأثر، إلا أن تعريف" لندبرج" للمشكلات الاجتماعية يركز على جزئية أهم إضافة إلى أنها سلوك انحرافي، لكي نقول عنها أنها مشكلة استوفت كل الشروط، لابد أن تتجاوز الحدود التي يتسامح فيها المجتمع، فالمجتمع يحدد المعايير الاجتماعية والحدود التسامحية حيث يكون الانحراف عنها فرديا إلى رد فعل واضح من الجماعة، وترجع أهمية هذا التعريف إلى مرونته بحيث يمكن تطبيقه على كل أنواع السلوك التي وضع لها المجتمع قواعد ومعايير، أي تحديد كمية الانحراف التي يسمح بها المجتمع والتي تختلف بحسب اختلاف الثقافات الاجتماعية.

ومن بين التعاريف البارزة من حيث العمق في التحليل نجد تعريف "محمد عاطف غيث" للمشكلات الاجتماعية في كتابه الذي يحمل عنوان: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بأن المشكلات الاجتماعية هي:" انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها يؤدي إلى رد فعل واضح من الجماعة، ومدام الأمر كذلك فإن المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات، إلا إذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي"

يوضح تعريف "عاطف غيث" للمشكلة الاجتماعية هنا إضافة إلى أنها سلوك انحرافي يتجاوز المعايير والقواعد الاجتماعية، يؤكد أيضا ضرورة عامل الزمان والمكان، فالمشاكل الاجتماعية قد تفقد تأثيرها على الجماعات عبر الزمان والمقصود هنا هو التغير في القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات الاجتماعية أو بمرور الزمن. وما دامت المشكلات الاجتماعية لا تمس الثوابت الاجتماعية، فالوضوح الاجتماعي هنا يعتبر أمر اساسي للكشف عن السلوك الانحرافي وتحديد درجة خطورته التي قد تسبب تفكك اجتماعي.

وبناءا على ما سبق يمكننا أن نحدد المفهوم الاجرائي للمشكلات الاجتماعية بعد الاشارة إلى مفهوم كل من السلوك المنحرف والتفكك الاجتماعي.

- **السلوك الانحرافي:** عرف "جورج لندبرج" السلوك الانحرافي على أنه:" أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة" (غيث، 1982، صفحة 11) والمقصود بالسلوك الانحرافي هنا هو الخروج وعدم الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على أفراده، وذلك للحفاظ على كيان المجتمع من التفكك والانهيار.
- **التفكك الاجتماعي:** يشير التفكك الاجتماعي إلى الانكسار وانحلال العلاقات الشخصية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض على شكل جماعات ويمكن أن تحدث هذه الحالة أيضا في الأسرة وعند الفرد وعلى مستوى الأنساق البنائية داخل المجتمع. (العمر، 2005، صفحة 187)

ب. التعريف الإجرائي لمفهوم المشكلات الاجتماعية:

المشكلات الاجتماعية هي انحراف في السلوك الاجتماعي عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، تصدر عن مجموعة من الأشخاص وتمتد إلى الجماعة، بحيث يتجاوز السلوك الانحرافي المعايير التساهمية للمجتمع، مما ينتج عنه رد فعل عام من المجتمع لحماية أفراده من الانحراف السلوكي والأخلاقي وحماية المجتمع من التفكك الاجتماعي، وما يميز المشكلات الاجتماعية ظهورها في كل المجتمعات الانسانية وتختلف من حيث أنواع المشكلات ومن حيث العمق وتأثيرها في الأفراد وتختلف باختلاف خصوصية هذه المجتمعات من الناحية البنائية والوظيفية سواء كانت حضرية أو ريفية؛ لأن خصوصية المجتمعات المحلية تؤثر بشكل كبير في أنماط المشكلات الاجتماعية التي تظهر في كل مجتمع محلي، فالمشكلات الاجتماعية في الوسط الحضري تختلف عن طبيعة المشكلات الاجتماعية في الوسط الريفي، ولهذا فلقد ربط الكثير من علماء الاجتماع بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية واعتبروا أن السبب الخفي وراء ظهور المشكلات الاجتماعية هو التغير الاجتماعي، وهذا ما سوف نوضحه في هذه الدراسة من خلال البحث عن المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في بيئة اجتماعية ريفية بمجرد تغير طبيعة النشاط الاقتصادي لها.

8. نتائج وآثار التغير الاجتماعي في المجتمع:

ينتج عن التغير الاجتماعي آثار اجتماعية وتشمل هذه الآثار كل أوجه النشاط للحياة اليومية للأفراد والجماعات وينعكس ذلك على العلاقات والهيئات والروابط الاجتماعية والمؤسسات من الناحية البنائية والوظيفية ونلمس هذه التغيرات بالدرجة الأولى على مستوى الأسرة والحياة الأسرية، وفي الاقتصاد الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط الأفراد في المجتمع وثقافتهم والسياسة التي تتبعها الحكومات لتساير التغير الاجتماعي ومواكبة الركب المستحدث، وفي القيم الأخلاقية والدينية وفي كل ما يصطلح عليه في المجتمع من نظم وما ارتبط بهذه النظم من تنظيمات وقوالب سلوكية. وينتج عن التغير الاجتماعي ظهور شخصيات قوية يكون لها تأثير في التغير الاجتماعي

وتعمل على إعادة التكيف بين الفرد وما جاء به التغير من نظم اجتماعية جديدة، فقد يضع هؤلاء القادة برامج للإصلاح الاجتماعي، ويكون لهم من قوة التنفيذ ووسائله ما يجعل الأفراد يتكيفون مع الأوضاع الجديدة.

كما يمكن للتغير أن يؤدي إلى ما نسميه بالتخلف الاجتماعي، ذلك في حالة ما كان التغير قد حدث بنسب غير متكافئة، فقد يتغير وجه من أوجه نشاط المجتمع بمعدل سريع، بينما بقية أوجه النشاط أو وجه منها لا يتغير، أو تتغير ببطء ويرجع ذلك إلى أن الجوانب المادية كالتكنولوجيا والصناعة تتغير بمعدل أسرع من الجوانب الغير مادية للمجتمع والحياة الاجتماعية كالعادات والتقاليد، مما يؤدي إلى وجود هوة ثقافية، يطلق عليا اسم التخلف الثقافي والاجتماعي، وهذا يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية السبب الأول فيها هو عدم القدرة على التكيف مع المعطيات الجديدة للحياة الاجتماعية والمهنية، وظهور أنماط علاقات جديدة تندرج تحت إطار العلاقات الثانوية بعد أن كانت علاقات الفرد لا تتعدى أقاربه من الدرجة الأولى، ومثال على ذلك زيادة عدد السكان في مركز صناعي ما مع عدم تحسن ومضاعفة إمكانيات المؤسسات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات ومراكز الخدمة ومراكز الشرطة والأمن والمحاكم لكي تتماشى مع ضغط الطلب عليها مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وتراجع وضعف الظروف المعيشية الذي يؤدي إلى ظهور مظاهر التخلف الاجتماعي.

وفي أغلب الأحيان يقوم المجتمع بإعادة التوازن تلقائيا بين أوجه النشاط الاقتصادي والتطورات الحادثة وذلك من خلال التنسيق بين نظم المجتمع القديمة والحديثة بالقضاء على كل ما يمكن أن يؤثر في المسيرة التطورية للمجتمع ومواكبة التطور الحضري للمراكز الصناعية وتدعيمها بالمنشآت والمؤسسات الاجتماعية التي تلبي احتياجات الأفراد وتطلعاتهم لتحقيق الرفاه الاجتماعي؛ أي إحداث التكافؤ بين التغير اللامادي والمادي للمجتمع وتوفير الخدمات اللازمة.

وتختلف معدلات التغير الثقافي، كما تختلف درجات التكامل الثقافي باختلاف معدلات تغير العناصر المختلفة للنسق الثقافي، ذلك أن الثقافة تتكون من عناصر مترابطة، فإذا اعترى عنصر منها تغير بمعدل أسرع من العنصر الآخر، أو لم يتغير هذا الآخر تحدث الهوة الثقافية، وهذا ما يميز التغير السريع الذي يحدث في وسائل التكنولوجيا الحديثة (العناصر المادية الثقافية)، بينما المعايير الاجتماعية (العناصر اللامادية للثقافة) تتغير بمعدل بطيء. وقد جاء "وليام أوجبرن" بنظرية عن التخلف الثقافي في كتابه الذي حمل عنوان "التغير الاجتماعي" (1922) ووضع تمييزا بين ما أسماه بالثقافة اللامادية، وتصور "أوجبرن" في نظريته أن الثقافة المادية تتغير بمعدلات أكثر سرعة من الثقافة اللامادية فيحدث سوء توافق سماه "التخلف الثقافي". فأي تغير سريع يطرأ على أحد العناصر الأخرى إنما يتطلب إعادة توافق يتحقق من خلال تغيرات متواترة تطرأ أو تفرض على العناصر الأخرى المرتبطة به فالصناعة كما يقول "أوجبرن" ترتبط بالتعليم وتغير نظام الصناعة، يحتم تغير نظام التعليم، وبعبارة أخرى، فإن الصناعة والتعليم متغيران مرتبطان، فإذا حدثت التغيرات في الصناعة أولا لابد أن يتبعها تغيرات في نظام التعليم، وفي هذه الحالة فإن الصناعة تعتبر متغير مستقبلا والتعليم متغيرا تابعا ومعتمدا. (الزغبي، 1991، الصفحات 43-46)

ولكن في سنة "1957" قدم "أوجبرن" إضافة حول موضوع التخلف الثقافي في مقال له بعنوان: "التخلف الثقافي كنظرية" نشرت في مجلة "علم الاجتماع والبحث الاجتماعي"، أين وضح أنه لا يعتبر كل تأخير في الأخذ والتوافق مع فكره جديدة "تخلفا" فقد عرف عن الملكة "ماري" ملكة إنجلترا التي توفيت عام 1953 أنها لم تستخدم التلفزيون مثلا مرة واحدة في حياتها وهذا يعني أنها أخرت أو أجلت تبنيها لاكتشاف جديد، وهذا لا يعني أن هناك "تخلفا". (الزعبي، 1991، صفحة 45)

ويقر "أوجبرن" أنه عندما يكون هناك ارتباط بين العنصر الثقافي المتغير، والعنصر الثقافي المتخلف، ثم حدث أن تغير المتغير المستقل والذي قد يكون تكنولوجيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو أيديولوجيا، أو أي شيء آخر إذ تختلف معدلات التغير في الحجم والسرعة بين الأجزاء المترابطة؛ مما يقلل من ارتباطها السابق –يحدث ما يسميه التخلف الثقافي. وعلى ذلك فإن مدى عمومية هذه النظرية يعتمد على ما قد يكون هناك من ارتباط أو تساند متبادل بين عناصر الثقافة، فقد يكون هذا الترابط واضحا مثل الارتباط بين الدين والعلم، أو بين الأسرة والتعليم أو بين التعليم والصناعة...إلخ.

وقد يكون غير واضح أو غير محقق، وهذا كلما تساندت أجزاء الثقافة وعناصرها، كلما تهيأت الفرصة في نظر" أوجبرن" لحدوث تخلف ثقافي والعكس بالعكس. (جلبي، بدون ذكر السنة، الصفحات 254-259)

ومن بين نتائج التغير الاجتماعي التي رصدت بقرية الدبيل (ميدان الدراسة) من خلال الملاحظة العلمية الدقيقة ومن خلال تحليل محتوى الوثائق والبيانات التي تم جمعها حول ميدان الدراسة؛ التي ارتبط ظهورها بتغير النشاط الاقتصادي في المنطقة مايلي:

ظهور بعض الأنشطة الاقتصادية التي لم تكن موجودة من قبل، حيث لاحظت وجود المقاهي ومطاعم الأكل السريع، محلات لبيع لوازم الهاتف النقال، وبيع مستلزمات السيارات من زيوت وقطع غيار ووجود أماكن كبيرة لركن الشاحنات المحملة بالإسمنت أو التي تنتظر دورها لتحميل وتحمل أرقام ولايات مختلفة تكاد تكون بعدد ولايات التراب الوطني. (كما موضح في مجموعة الصور رقم(01)).

مجموعة الصور رقم(01): توضح نموذج أنواع الأنشطة الفرعية في الوسط الريفي.

تصليح العجلات

صناعة الرخام والغرانيت

محطة خدمات

موقف للشاحنات

المصدر: تصوير الباحثين ،2019.

وبناء على هذه الملاحظة فوجود هذا النوع من الأنشطة وأغلب من يمارسها ليسوا من أبناء المنطقة؛ مما يؤدي إلى وجود فئة اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل (فئات الباعة، والعمال في هذه المحلات) ويدل كذلك على أنهم قد امتلكوا هذه المواقع أو استأجروها للقيام بهذه الأنشطة، مما يدل على أن الريفيين قد تنازلوا على أرضهم لتستغل في هذه الأنشطة؛ لأنها لم تعد تمثل لديهم أي قيمة معنوية ولا تستغل في الفلاحة.

وهذا ما أدى إلى ظهور خلافات بين الأشقاء والأقارب على ملكية أو حيازة بعض قطع الأراضي التي لم يكن أحد يعرف من صاحبها الحقيقي فقد كانت تعرف (بأرض الجماعة) فهي ملك للجميع، ولكن اليوم أصبح القافز هو من يستطيع أن يثبت بالوثائق أن هذه الأرض ملك له ولعائلته ويتصرف فيها كما يشاء سواء ببيعها أو بالبناء عليها، أو بوضع اليد عليها.

فالزائر لقرية الدبيل حاليا لا يجد أحيانا كيف يمر بين المنازل فكل شخص يضع سياج أو يبني صور أمام منزله أو على امتداد الأرض التي يمتلكها خوفا من سلبها أو وضع اليد عليها، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد قضايا العقار على مستوى محكمة حمام الضلعة خاصة سنة 2014 حسب الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم:(01) وهي مرحلة يمكننا أن نقول عنها مرحلة إنتعاش اقتصادي وهي مرحلة تزامنت بإجراء عملية مسح الأراضي التي قامت بها الهيئات المختصة في بعض المناطق التابعة لدائرة حمام الضلعة، وذلك بهدف حصر الممتلكات العقارية لسكان المنطقة وتوثيقها.

كما يوضح الجدول رقم:(02) أن عدد القضايا المنظور فيها خلال أسبوع واحد بلغ40 قضية وأغلبها قضايا عالقة من فترة طويلة لم يفصل فيها إلى حد الآن، وذلك لتشابك أطراف ومعطيات معظم القضايا.

الجدول رقم(01): يوضح عدد القضايا العقارية التي نظرة فيها محكمة حمام الضلعة بين2010 إلى2019.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القضايا العقارية	132	292	338	385	423	320	371	401	397	327

المصدر: إحصائيات المجلس القضائي، ولاية المسيلة،2019.

الجدول رقم(02): يوضح عدد القضايا العقارية التي نظرة فيها محكمة حمام الضلعة خلال أسبوع.

يوم الجلسة	عدد الجلسات	المفصول فيها	المؤجلة	في المداولة
05جانفي2020	45	06	29	05

المصدر: إعداد الباحثين، 2020.

مما أدى إلى وجود بعض الصراعات العائلية والعداوات بين الأقارب والأخوة على الأرض، وهذا النوع من المشاكل لا تكاد تخلو منه عائلة من قرية الدبيل نتيجة لموت كبار المنطقة الأجداد والآباء الذين كان لهم الحق والقدرة على الفصل بين الأبناء في هذا النوع من المشاكل التي وصلت إلى درجة رفع السلاح بكل أنواعه في بعض

المشاجرات العائلية وبين الأخوة حسب تصريحات شهود عيان من أبناء المنطقة، وصلت هذه الخلافات إلى المحاكم سواء بتهم الضرب أو الاعتداء، وحتى الشروع في قتل كل هذا من أجل الأرض التي أصبحت أغلى من الاخوة وصلة القرابة والدم.

كما لاحظنا أيضا بالمقابل وخلال زيارات متفرقة ومتعددة أن المقاهي لا تكاد تخلوا من الأشخاص بكل فئاتهم العمرية، فنجدهم جالسين كل واحد يحمل هاتف من مختلف الأحجام والأنواع ولا يكاد ينظر إلى من يقف أمامه أو يمر بقربه نظرا لدرجة انشغاله بما يعمل، لتجده إما يكتب رسالة، أو يتحادث على صفحات الفيسبوك أو غيرها من مواقع التواصل الاجتماعي.

ففي السابق باعتباري من أحفاد أبناء المنطقة لم أذكر أنه كان هناك مقهى، فالكل يتوجه للعمل في الصباح، وخلال النهار لا تكاد ترى أحدا سوى الشيوخ عند جدران المنازل أو العجائز والأطفال لأن أغلبية سكان القرية يعملون بعيدا عن بيوتهم سواء في الحقول أو في أشغال البناء والرعي وغيرها من الأنشطة البسيطة التي كان يمتهنها سكان قرية الدبيل.

وكان أول شيء تقابله هو الاستقبال الحار من كل من يقابلك أو تنزل لإلقاء التحية على الأجداد حتى وإن لم يكونوا من العائلة الأصلية، ولكن اليوم عندما زرت القرية عدة مرات لم أجد شيء من هذا القبيل، فأغلب الأفراد ينظرون إليك ولا يقترب منك أحد لدرجة أنك تجد صعوبة في التواصل حتى وإن أردت سؤال مثلا عن الطريق المؤدي إلى مكان ما نظرا لاختلاف شكلا المنطقة بسرعة وصعوبة التنقل والمرور بين البيوت لوجود موانع (الأصوار، السياح، مواد البناء، الكلاب...)

ومن الملاحظات المهمة وجود عدد كبير من السيارات، فلا تكاد تجد منزل لا يقف بجواره سيارة أو شاحنة صغيرة أو كبيرة بالنسبة لأصحاب الأموال أو الأغنياء من أبناء المنقطة وشاحنات المصنع التي يقودها بعض أبناء المنطقة القاطنين بالقرية، والمميز في هذا الأمر أن هذه السيارات يقودها أفراد صغار السن هذا الأخير لم يكن متاح من قبل فعدد السيارات محدود وإن وجدت لا يقودها إلا شخص كبير ناضج خوفا من مخاطر الطريق والسياقة، هذا المفهوم الواعي لم يعد موجود مما أدى إلى ارتفاع نسبة حوادث المرور والمخلفات القيادة بكل أنواعها والمسجلة على مستوى الأمن الوطني لدائرة حمام الضلعة.

الجدول رقم(03): يوضح عدد المخالفات المرورية بين2012 إلى2019.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
عدد المخالفات	95	149	271	387	474	468	507	613	**2964**
حالات السحب	28	37	112	149	243	311	401	519	**1800**

المصدر: إحصائيات فرقة الأمن العمومي، دائرة حمام الضلعة، ولاية المسيلة، 2019.

والملاحظ حسب الجدول رقم:(03) أن عدد المخالفات المرورية في ارتفاع مستمر، مع وجود العقوبات والمتمثلة في أغلب الحالات إلى الغرامات المالية أو سحب الوثائق، كما أن تحول بعض القضايا إلى القضاء للفصل فيها. بالإضافة إلى ظهور مشكلات أخرى متعلقة بوثائق حيازة الشاحنات وحاويات نقل الإسمنت التي سجلت مؤخرا؛ مما استدعى وقوف رجال الدرك باستمرار في مفترقات الطرق المؤدية إلى المصنع ومراقبة وثائق هذه المركبات باستمرار وذلك لوجود حالات سرقة وتزوير قد سجلت من قبل.

وما أثار انتباهنا عند التوجه إلى دائرة حمام الضلعة على مستوى الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين المسيلة وحمام الضلعة وبالتحديد في قرية البعط هو وجود لافتة كبيرة فوق مبنى ضخم بعنوان قاعة حفلات الجزائر (كما موضح في الصورة رقم(02) وما أثار اهتمامي أكثر هو أنها على مدار السنة محجوزة وكل أسبوع تقريبا عرس فسكان المنطقة أصبحوا لا يقيمون أفراح أولادهم في بيوتهم أين كان العرس يستمر على مدار الأسبوع تجتمع فيه كل العائلة سواء كانوا مقيمين في القرية أو خارجها ثلاثة أيام قبل العرس، فقد كان عرس القرية بمثابة عرس ألف ليلة وليلة نظرا لمظاهر الفرح والابتهاج وثلاث أيام بعده ويحضر الاحتفال الرسمي للرفاق كل سكان القرية، وكل واحد يساعد بما يستطيع (أواني، أفرشة، أكل، مشروبات حلويات، العمل الشخصي...)؛ أما الآن فمن يعمل أو يطهو في العرس أصبح يستأجر فقد تم الاستغناء عن النساء حتى في طهور مآدب الأفراح والمناسبات وأصبح هناك أفراد مختصين يتم حجزهم مع حجز قاعة الحفلات بفترة قبل العرس الذي أصبح ليوم واحد والدعوة محددة بعدد الإفراد ونوع الوجبة إن كان غداء أو عشاء ثم يذهب كل واحد في حال سبيله وتختفي ملامح الفرح مباشرة خلال ساعات محدودة فأصبح قليلا ما يقوم الريفي بعرس في بيته سواء كان غني أو متوسط الحال...

الصورة رقم(02): توضح نموذج قاعة للحفلات في الوسط الريفي.

المصدر: تصوير الباحثين،2019.

ولقد امتد هذا السلوك حتى في الجنازات ففي حالة وفاة شخص أصبحت تقاوم الخيام بعيدا عن المنزل ويفترق الناس مباشرة بعد دفن الميت ومن يبقى سوى أقرب المقربين أو كبار السن والباقي يذهب ويرجع في أوقات متفرقة خلال أيام العزاء.

والملاحظ من هذه السلوكات كلها أن الريفي لم يعد مضيافا ولم يعد يفرح باستقبال الضيوف في بيته في الفرح أو في المأتم ولم تعد تظهر ملامح التضامن والتماسك الاجتماعي بين الريفيين في المواقف الصعبة فكل واحد مشغول بهمومه ومشاكله وليس له وقت يسأل أو يطمئن عن جيرانه أو أقاربه وإن حدث ذلك فبواسطة الهاتف.

وإذا سألت أنت لماذا هذا التغير في السلوك تقابلك إجابة صادمة "كل واحد يدبر راسو" "واحد ما هو مشغول بواحد" "كل واحد راه في همه"، وغيرها من الإجابات التي تدل على عزلة الأفراد الاجتماعية برغم التقارب في المجال الفيزيقي، أين أصبحت العلاقات تتميز بالفردانية والسطحية وأحيانا يكون أساسها المصالح المشتركة وأصبحت تخلوا من التكافل والتضامن الاجتماعي وأبعد شيء يمكن أن يطفوا ويظهر هو صلة الرحم وصلة الدم فكل العلاقات رسمية في أوقات محددة ومجال الاتصال محدد إذا وجد.

فقد كانت هذه أوضح مظاهر التغير الاجتماعي التي برزت في بيئة ريفية بسيطة وصغيرة المجال، أغلب سكانها أقارب وأهل.

الخاتمة:

بناءا على كل ما سبق ذكره وبعد تفريغ وترتيب وتحليل البيانات توصلنا إلى جملة من النتائج التي أوضحت إلى أي مدى أدى تغيير الريفي لمهنته الأصلية التي ترتبط من حيث طبيعتها بطبيعة الوسط الذي وجدت فيه ألا وهي الوسط الريفي، حيث أوضحت النتائج مايلي:

- تقلص حجم الأنشطة الفلاحية عند الأسر التي تملك أراضي فلاحية والذين تقدر نسبتهم بـ:52.4% بحيث أصبحت تستغل في البناء بنسبة46% والإيجار بنسبة42.9% أو تستغل في أعمال أخرى غير الأنشطة الفلاحية.
- يرجع استغلال الأرض الفلاحية في البناء كنتيجة حتمية لحل مشكل السكن بالقرية.
- ميل المبحوثين إلى استغلال الأرض الفلاحية في غير الأنشطة الفلاحية بنسبة82.6%؛ مما يؤكد تراجع القيمة المعنوية للأرض الفلاحية بقرية الدبيل.
- تغير اتجاهات الريفين من حيث تمسكهم بالعلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة.
- الميل إلى إقامة علاقات خارج القرية في شكل علاقات عمل وعلاقات مصالح.
- ظهور اتجاهات الهجرة عند الريفين بحثا عن فرص أفضل للحياة بنسبة50% من إجمالي أفراد العينة.
- تراجع أساليب الضبط الاجتماعي التقليدي والميل إلى الأساليب الرسمية لحل المشكلات التي تحدث بين الأفراد داخل القرية بنسبة79.1%.
- تغير الخصائص الشخصية للريفين التي يميزها التحفظ والخوف من الغرباء؛ لأن أغلب المبحوثين بنسبة 79% أصبح لهم أصدقاء خارج القرية.
- نتج عن نقص دخل المبحوثين امتهانهم لأنشطة إضافية بهدف تحسين الدخل؛ مما أدى إلى عملهم بمجالات أخرى تجارية استثمارية خدماتية بعيدة عن النشاط الفلاحي بسبب ضعف مداخيله.

- ظهور اتجاهات الادخار في البنوك واستثمار الأموال في التجارة.
- تراجع اهتمام الريفيين بالعمل الفلاحي وكل ما يرتبط به؛ لأن الفلاحة لا تحقق الطموحات المادية لهم.
- ميل الريفين إلى الرفاه الاجتماعي من خلال توفير كل الكماليات للعيش في أحسن الظروف، حيث أصبح الجميع يميل إلى امتلاك أحسن المنازل وأحسن التجهيزات الكهرو منزلية.
- ظهور جماعات فرعية داخل القرية وهم عبارة عن حرفين وعمال لتقديم خدمات تتماشى والمتطلبات الجديدة لسكان قرية الدبيل.
- أوضحت نتائج الدراسة تغير نظرة الفرد الريفي عامل المصنع إلى الأرض وتراجع قيمتها المعنوية التي يتميز بها سكان الريف عن غيرهم باعتبارها مصدر الرزق لهم والمحددة لمكانتهم الاجتماعية في وسطهم الاجتماعي، فهي لم تعد سوى مكان للسكن أو رأس مال للاستثمار والعمل التجاري فلا أحد يفكر بالرجوع إلى العمل الفلاحي في المستقبل.
- يعاني سكان قرية الدبيل من عدة مشكلات أهمها مشكل السكن والتعليم ونقص مياه الشرب والمشاكل الصحية ونقص موارد الطاقة، بالإضافة إلى نقص وسائل الاتصال والمواصلات وانعدام مرافق شغل وقت الفراغ والفقر والتلوث ونقص مرافق الخدمات العامة، وأغلبها مشكلات مجتمعية السبب فيها هو سوء التنظيم والتخطيط.
- أصبح سكان قرية الدبيل وسكان حمام الضلعة يعانون من مشكلات اجتماعية لم تكن ظاهرة في المنطقة من قبل كالسرقة والنصب والتزوير وانحراف الشباب، انتشار التسول والمخدرات والخمر وإدمان الشباب والميل إلى الهجرة والعنف وجنوح الأحداث.
- تضمنت الإحصائيات الخاصة بأمن دائرة حمام الضلعة الخاصة بالشرطة القضائية تسجيل عدة أنواع من القضايا التي تؤكد وجود أنماط جديدة للمشكلات الاجتماعية التي لم تكن ظاهرة في المنطقة من قبل، خاصة ما يتعلق منها بقضايا العنف بكل انواعه اللفظي والجسدي، وقضايا الشتم والتهديد والمشاجرات والاعتداءات على الموظفين وانتهاك حرمات المؤسسات العمومية والمنازل، بالإضافة إلى تسجيل قضايا السرقة وحيازة والاتجار بالمخدرات والخمور والنصب والاحتيال والتزوير وحيازة السلاح، وقضايا التخريب للمؤسسات والممتلكات العمومية والاعتداء على القانون وعدم الامتثال لأوامر الرسمية.
- أهم ما جاء في إحصائيات أمن دائرة حمام الضلعة تسجيل قضايا أخلاقية والمتمثلة في قضايا جنوح الأحداث باعتبارهم أطراف في هذه القضايا ومنها: قضايا السرقة، الضرب والجرح العمدي، المشاجرة في الطرق العامة، الفعل المخل بالحياء.
- سجلت الإحصائيات الخاصة بالمجلس القضائي لولاية المسيلة فيما يخص القضايا المنظور فيها على مستوى محكمة حمام الضلعة خلال الفترة الممتدة من سنة2010 إلى غاية سنة2019 ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بالجنح والمخالفات خاصة سنة2013.

- أكد المبحوثين أن أسباب هذه المشكلات هو ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية وضعف القيم والأخلاق نتيجة للأسباب الاقتصادية.

من خلال قراءتنا التحليلية لجملة هذه النتائج نجد أن الكل يسير ليقول لنا أن تغيير الريفي لمهنته ومهنة أجداده وتراجع القيمة المعنوية والروحية لديه قد امتد إلى تغير خصوصية المجتمع المحلي الريفي الذي أصبح هذا الأخير بصلة حيث تراجعت كل القيم الاجتماعية التي عهدناها في هاته البيئة الاجتماعية المحافظة والمتمسكة بعاداتها وتقاليدها والمتمثلة في قدوسية الأرض التي كانت تعد بمثابة العرض والمكانة الاجتماعية لملكيها والتي أصبحت اليوم تمثل للريفي عامل المصنع مشروع اقتصادي ذو طابع تجاري مردوده مضمون ودخله متزايد.

قائمة المراجع:

- المنجد. (2000). المنجد في اللغة العربية المعاصرة . بيروت، لبنان: دار المشرق.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2005). علم الاجتماع الريفي . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). التغير الاجتماعي والمجتمع . بدون ذكر البلد: المكتب الجامعي الحديث.
- دلال ملحس استينية، و عمر موسى سرحان. (2012). المشكلات الاجتماعية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- دلال ملحس استينية. (2004). التغير الاجتماعي والثقافي . عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- رشاد غنيم السيد . (2008). علم الاجتماع الريفي. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- سيد أحمد غريب . (1973). المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية. الاسكندرية، مصر: دار الكتب الجامعية.
- عاطف محمد غيث. (بدون ذكر السنة). علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد الرزاق، وأخرون، جلبي. (بدون ذكر السنة). علم الاجتماع الثقافي. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- عبد العاطي السيد السيد . (2006). علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- فادية عمر الجولاني. (2003). تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية والنفسية. الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد أحمد الزعبي. (1991). التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- محمد الجوهري، و عدلي السمري. (2011). المشكلات الاجتماعية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد عاطف غيث. (1982). المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. الإسكندرية مصر: دار المعارف الجامعية.
- معن خليل العمر. (2005). التفكك الاجتماعي. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.